الاحتمال في الأدوات النحوية عند شراح نهج البلاغة

أ.م.د. ظاهر محسن كاظم أ.م. مقداد مسلم العميدي

كلية الدراسات القرآنية/ جامعة بابل

Tolerance in the Grammatical Devices for the explainers of Nahj al-Balaga "The Way to Rhetoric"

Asst. Prof. Dr. Thahir Mohsen Kadhim

Asst. Prof. Mukdad Muslim al-Ameedi

College of Quranic Studies / University of Babylon

Abstract

Tolerance linguistically means acceptance of a difficult matter and be patient; terminologically means inability to realize the two extremes of a matter and the mind remains hesitant to recognize the relation between them. The researcher does not intend to expand in explaining the meaning of tolerance which the previous researchers have elaborated. Two important aspects are mentioned to realize the meaning of tolerance in grammar; the first is the presence of many terms that refer to tolerance and the second is the dispute upon evaluating the effect of tolerance on the lesson of Arabic grammar.

المقدمة

الاحتمال لغة: قبول الأمر الصعب، والاصطبار على مشقته، جاء في الذكر الحكيم: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب/58]، وقال ابن منظور(711هـ): ((حَمَل الشيءَ يَحْمِله حَمْلاً وحُمْلاناً فهو مَحْمول وحَمِيل واحْتَمَله وقول النابغة: **فَحَمَلْتُ بَرّة واحْتَمَلْتَ فَجَارِ** عَبَّر عن البَرَّة بالحَمْل وعن الفَجْرة بالاحتمال لأَن حَمْل البَرَّة بالإِضافة إِلى احتمال الفَجْرَة أَمر يسير ومُسْتَصْغَر[1] ومثله قوله تعالى: ﴿**ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تُحملنا ما لا طاقة لنا به**﴾[البقرة/286]، وورد الاحتمال بهذه الدلالة المعجمية في قول الإمام علي‌γ في أهل الإيمان: ﴿**حَتَّى إِذَا رَأَى اَللَّهُ سُبْحَانَهُ جِدَّ اَلصَّبْرِ مِنْهُمْ عَلَى اَلْأَذَى فِي مَحَبَّتِهِ وَاَلِاحْتِمَالَ لِلْمَكْرُوهِ مِنْ خَوْفِهِ جَعَلَ لَهُمْ مِنْ مَضَايِقِ اَلْبَلاَءِ فَرَجًا**﴾[2].

وأما اصطلاحًا فالاحتمال هو ((ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويُراد به الإمكان الذهني))[3]، ولا أروم التوسع في بيان معنى الاحتمال الذي سبقني إلى بيانه مفصلًا بعض الباحثين[4]، وإنما سأكتفي بعرض مسألتين مهمتين لفهم ظاهرة الاحتمال في النحو، تمثل الأولى وجود عدد من المصطلحات تتنازع مصطلح الاحتمال في الدلالة على هذه الظاهرة النحوية، والثانية: الاختلاف في تقييم أثر الاحتمال في الدرس النحوي العربي، أهو أثر حسن ومفيد؛ لأنه مظهر من مظاهر السعة اللغوية والمرونة التعبيرية، أم أنَّه أثر سلبي يؤدي إلى تعقيد النحو، والفوضى في الدلالات؟.

وقبل الدخول في هاتين المسألتين لا بد من بيان معنى الاحتمال النحوي، وهو ــ فيما أراه ــ : إمكان قيام مفردة في تركيب أو التركيب كله بوظيفتين نحويتين أو أكثر ضمن النص اللغوي الواحد.

المصطلحات التي تقارب الاحتمال النحوي:

هناك مجموعة من المصطلحات تطلق أحيانًا للدلالة على ما يدل عليه الاحتمال في النحو، وأشهرها:

أولاً: المشكل:

معناه في اللغة الأمر المشتبه، يقال: ((أَشكل عليّ الأمر، إذا اخْتَلَط وأَشْكَلَتْ عليَّ الأَخبار))[5]. وهو مصطلح أكثر ما شاع في كتب تفسير القرآن وإعرابه، ((والمراد به ما يوهم التعارض بين الآيات))[6]، وربما

كان لصلة النحو العربي بالبحث القرآني أثر في استعمال النحاة المصطلح حتى أنهم جعلوه في أسماء بعض كتبهم[7].

ولم أرتضِ هذا المصطلح عنوانًا لهذه الدراسة؛ لأنّ المشكل أوسع دلالة من الاحتمال؛ إذ ((المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب))[8] سواء أصَعُب نيل مراده بسبب الاحتمال وتعدد الأوجه فيه أم لغرابته وبُعد تفسيره ((فكل ما لم يكن واضحًا، وغمُض واحتاج إلى بيان وقع ضمن المشكل، فبذلك دخلت جميع الظواهر التي تحتاج إلى بيان ضمنه))[9]، ثانيًا: الجواز أو التجويز: ذهب التهانوي (بعد1158هـ) إلى ترادف الجائز والمحتمل بلحاظ أن الجائز غير ناف لغيره، إذ فيه شك وتردد[10]، وبإضافة المصطلحين إلى النحو يتضح الفارق بينهما؛ لأن الجواز النحوي((يعني إباحة وجهين أو أكثر في كلمة أو في أسلوب معين ولا ينتج عن ذلك تغير في دلالة الأسلوب غالبًا))[11] في حين إنَّ تغير الدلالة أمر ملازم للاحتمالات النحوية وإن كثرت، نعم قد تتقارب الدلالات فيبدو كأن المعنى واحد وهو ليس بواحد[12]، وهذا الفارق هو ما جعلني اختار مصطلح الاحتمال على الجواز، فإنني في هذا البحث حريص على بيان دلالات الوجوه المحتملة وأثرها في المعنى العام.

ثانياً: <u>التوجيه أو تعدد الوجوه:</u>

قال الفراهيدي (175هـ): ((الوَجْهُ: مُسْتَقْبَلُ كلّ شيءٍ))[13] ، ويُقال مجازًا: ((صرفت الشيء عن وجهه. وليس لكلامك هذا وجه صحّة))[14] ، وعرّف السيد الجرجاني(816هـ) التوجيه بأنه ((إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين))[15].

وقد رجّحتُ مصطلح الاحتمال على التوجيه ونحوه في هذا البحث لأسباب أهمها:

1. أكثر ما يستعمل مصطلح التوجيه في علوم البلاغة، وهو فيها من المحسنات المعنوية، ويُعد نوعًا من التلاعب البلاغي بالألفاظ والمقولات لإظهار قدرة المنشئ على تلوين الكلام وتضليل المتلقي عن المقصود الحقيقي[16] وهو بهذا قريب من الأحاجي ولألغاز، نعم يستعمل التوجيه في النحو ويُراد به ((تحديد وجه ما للحكم))[17] وليس في هذا المعنى دلالة على الاحتمال الذي نقصده.
2. أنَّ الاحتمال النحوي مصطلح طالما تردد في عبارات اللغويين المحدثين حتى أنَّ منهم من عدّه من النظريات اللسانية الحديثة[18] على الرغم من استعمال النحاة الأقدمين الاحتمال أو أحد مشتقاته في كتبهم[19]، وعليه يكون تبني البحث المصطلح استلهامًا للتراث مع الاعتداد بما جاء به الدرس اللغوي الحديث ومواكبته.
3. أنَّ فكرة الاحتمال أضحت منهجًا معرفيًا في جل العلوم من دون أن يختص بواحد منها؛ وذلك بعد التطور الذي أصابها، وتحررها من سطوة التعميم[20]، وعلم النحو من هذه العلوم، فقد خطا ومازال يخطو خطوات واثقة تجاه التطور والتجديد في تفسير الظواهر التركيبية.

<u>أثر الاحتمال في النحو:</u>

آخذ بعض الدارسين النحويين على تقصيهم الاحتمالات الممكنة في تحليل النصوص، وذهب إلى أنهم بهذا العمل لم يجعلوا للنحو((كلمة حاسمة، وقولا باتًا، وكثروا من أوجه الكلام))[21] ، وأنّ ((كثرة الاحتمالات لا تزيد اللغة ونحوها إلا تعقيدا ومن ثم نفور أهلها منها، فكيف بالأبعدين؟))[22].

ويمكن رد هذا المُدعى بأمور تسوغ وجود الاحتمال في البحث النحوي، وتظهر أهميته فيه، وهي:

1. يختص الاحتمال بالوجوه المضبوطة المبرهنة التي لا يمنع من الحمل على أحدها مانع، فالوجه المحتمل ضرب من الصواب وإن لم يكن مؤكدًا، أما الوجوه التي تفتقر إلى الضبط والدقة العلمية فليست من

الاحتمال، وغالبًا ما تكون نتاج زهو النحوي بصنعته، وسعيه لإبراز مكنته فيها[23]، وقد ذم العلماء هذا الفعل وعدّوه من الشوائب التي لابد من تخليص النحو منها[24].

2. قلّما يتعمد منشئ النص اللغوي الاحتمال النحوي في تراكيب نصه، إنما تنشأ الاحتمالات عادة بأسباب خارجة عن إرادته، أهمها التباين في فهم النص واستيعابه بين محلليه أو شارحيه واختلافهم في التوجه الفكري أو العقدي[25].
3. لا يمكن إخضاع الأحكام النحوية للقطع والجزم مطلقًا، فان اللغة تعكس الطبيعة الإنسانية المشككة والغامضة[26].
4. أكثر ما يعتور الاحتمال النحوي النصوص المكتوبة؛ لخلوها من ملابسات الحال، قال فندريس: ((في اللغات المكتوبة دون غيرها يوجد التردد ونقاش العلماء))[27].
5. الاحتمال ظاهرة تكتنف نحو اغلب اللغات، وليست خاصة بنحو اللغة العربية حتى يُلام علماؤه، ففي الإنجليزية ـ مثلًا ـ الجملة الآتية: Jhon is hard to convince.

تحتمل أن يكون (Jhon) هو الفاعل فيها، فيكون المعنى: It is hard for Jhon to convince.

وتحتمل أن يكون (Jhon) مفعولًا به ناب عن الفاعل؛ لأن الجملة مبنية للمجهول، والمعنى:

It is hard to convince Jhon.

6. الاحتمال مظهر جمالي يرفع من شأن النص المحتمل، قال عبد القاهر الجرجاني(471هـ) : ((واعلم أنه إذا كان بينًا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر))[28].

يهدف الاحتمال في النحو إلى استقصاء الدلالات المتعددة والمزدحمة في النصوص الرفيعة؛ فإنه((بقدر ذلك التعدد والثراء تكون منزلة النصوص))[29]، ولا وسيلة لحفظ هذه الدلالات وعدم التفريط بها غير الاحتمال.

أمَا الأداة فقد ذكرها سيبويه في قوله: ((وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به. ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد))[30] والأداة مصطلح عند البصريين يُرادف الحرف القسيم المقابل للاسم، والفعل في قسمة الكلام عندهم، قال ابن السراج: ((اعلم: أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف لأن الحروف أدوات تُغير ولا تتغير))[31].

وشاع استعمال مصطلح الأداة في النحو الكوفي؛ لأنهم أحلوه محل الحرف في أقسام الكلام[32] بعد ما توسعوا في مدلوله ليشمل فضلا عن الحروف بعض الأسماء، كالأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال[33].

وعبّر ابن هشام الأنصاري عن مفهوم الأدوات بـ(المفردات) وقال في تفسيرها: ((وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك))[34]، مع رجوعه إلى تسمية الأداة في شرح بعض تلك المفردات، كقوله: ((الألف أصل أدوات الاستفهام))[35].

وفي كتاب (الإتقان في علوم القرآن) أجد مصطلح الأداة مستويًا؛ لاستيعابه جميع أجزاء مفهومه، فقد عقد السيوطي فيه بابًا خاصًا بمعرفة الأدوات التي يعنى بها ((الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف)) [36]،والمقصود بالمشاكلة الاشتراك في الوظيفة المعنوية داخل الجملة، فأسماء الاستفهام أدوات؛ لأنها تشترك مع الهمزة في المعنى، وكذلك (ليس)؛ لأنها تفيد ما تفيده حروف النفي، وعلى ذلك فقس.

ومن المحدثين عرّف الدكتور مصطفى النحاس الأدوات بأنها ((روابط تربط أجزاء الجملة بعضها مع بعض وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها))[37].

وينضوي تحت هذه التسمية (الأداة) عند النحويين حروف المعاني، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وبقية أدوات النفي، والأسماء التي خلصت للظرفية، وغير ذلك[38].

وفي هذا البحث سأعرض احتمالات شراح (نهج البلاغة) في معاني الأدوات الواردة في خطب الإمام عليγ وفي وظائفها.

المبحث الأول: الاحتمال في الأدوات الأحادية :

أولاً: الباء:

حرف جر يأتي لمعان متعددة ذكرها النحويون واللغويون[39]، وقد أوصلها بعضهم إلى واحد وعشرين معنى[40]، وإنّ هذه المعاني الكثيرة لهي الدافع الرئيس الذي دفع شرّاح النهج إلى الاحتمال فيها.

ففي قول الإمام عليه السلام: **((لَمْ تُحِطْ بِهِ الْأَوْهَامُ بَلْ تَجَلَّى لَهَا بِهَا وَبِهَا اِمْتَنَعَ مِنْهَا وَإِلَيْهَا حَاكَمَهَا))**[41] ذكر ابن ميثم البحراني أنّ ((الباء في (بها) [الأولى] للسببية. إذ وجودها هو السبب المادي في تجليه لها، ويحتمل أن تكون بمعنى (في)، أي: تجلى لها في وجودها))[42].

والأرجح من الاحتمالين أن تكون الباء بمعنى (في)؛ لما ورد في الأثر منسوبًا إلى الإمام جعفر الصادقγ فيه تصريح بالحرف (في) مع تجلي الباري عزّ وجلّ، وهو قوله: ((لقد تجلى الله لخلقه في كلامه، ولكنهم لا يبصرون))[43]، زيادة على وجود مناسبة لطيفة تدرك بأدنى تأمل بين قوله تبارك تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت/53] وبين الشاهد في خطبة الأمير عليه السلام، فان الله تبارك وتعالى إنما يظهر ويتجلى بآياته لا بذاته المقدسة[44]، ولاستعمال الحرف (في) في الآية المباركة دلالة على أنّ المعنى في الخطبة يقتضي (في) أو ما يؤدي معناه.

وفي قوله: **((الْزَمُوا الْأَرْضَ وَاصْبِرُوا عَلَى الْبَلَاءِ وَلَا تُحَرِّكُوا بِأَيْدِيكُمْ وَسُيُوفِكُمْ فِي هَوَى أَلْسِنَتِكُمْ وَلَا تَسْتَعْجِلُوا بِمَا لَمْ يُعَجِّلْهُ اللَّهُ لَكُمْ))**[45] يجوز كون الباء في (بأيديكم) زائدة[46]، والمعنى: لا تحركوا أيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم، وأنّ في ذلك نهيًا عن الجهاد من غير إذن الإمام المفترض طاعته.

ويجوز أن يكون مفعول (تحركوا) محذوفًا وتكون (الباء)غير زائدة على أحد معنيين: الأول: أنها دالة على السببية، أي: لا تحركوا الفتنة أو نحوها فيما تهوون بسبب أنّ لكم يدًا قوية وسيفًا قاطعًا[47]. والثاني: أن تكون للاستعانة، أي: لا تحركوا مستعينين بأيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم[48].

وقد يؤيد القول بزيادة (الباء) رواية بعضهم النص بإسقاطها[49]، وكذلك أنه لا دليل في الكلام يسوّغ حذف المفعول فيما لو قيل بعدم زيادتها.

ولا ينبغي أن يفهم من هذه الزيادة , زيادة المعنوية وإنما هي زيادة لفظية من حيث الإعراب والصنعة وحسب[50]، فان الحروف الزائدة بعمومها ((تفيد توكيد المعنى في الجملة كلها؛ لأنَّ زيادة الحرف تُعدُّ بمنزلة إعادة الجملة كلها، وتفيد ما يفيده تكرارها بدونه؛ سواء أكان الحرف الزائد في أولها، أم في وسطها، أم في آخرها))[51].

ومن الاحتمال أيضًا في قوله: **((اَلْحَمْدُ لِلَّهِ اَلْفَاشِي فِي اَلْخَلْقِ حَمْدُهُ وَاَلْغَالِبِ جُنْدُهُ وَاَلْمُتَعَالِي جَدُّهُ أَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ اَلتُّوَّامِ وَآلَائِهِ اَلْعِظَامِ اَلَّذِي عَظُمَ حِلْمُهُ فَعَفَا وَعَدَلَ فِي كُلِّ مَا قَضَى وَعَلِمَ بِمَا يَمْضِي وَمَا مَضَى مُبْتَدِعِ اَلْخَلَائِقِ بِعِلْمِهِ وَمُنْشِئِهِمْ بِحُكْمِهِ))**[52]، فقد منع ابن أبي الحديد كون الباء في (بعلمه) للسببية، كما يُقال: هوى الحجر بثقله، وعنده أنّ (الباء) للمصاحبة، كما يُقال: خرج زيد بسلاحه[53]. وفصّل البحراني في منشأ الاحتمال ومعنى كل وجه فيه إذ قال: ((مبتدع الخلائق بعلمه. ظاهر كلامه γ ناطق بأنّ العلم هنا سبب لما ابتدع من خلقه و لا شكّ أنّ السبب له تقدّم على المسبّب من جهة ما هو سبب وهذا هو مذهب جمهور الحكماء[54]، والخلاف فيه مع المتكلّمين. إذ قالوا: إنّ العلم تابع للمعلوم والتابع يمتنع أن يكون سببا. فالباء

على رأيهم إذن للاستصحاب، وعلى الرأي الأوّل للتسبّب))[55]، ثم يميل إلى معنى السببية بقوله: ((ونحن إذا حقّقنا القول وقلنا: إنّه لا صفة له تعالى تزيد على ذاته و كانت ذاته و علمه و قدرته و إرادته شيئا واحدا وإنّما تختلف بحسب اعتبارات تحدثها عقولنا الضعيفة بالقياس إلى مخلوقاته ... لم يبق تفاوت في أن يستند المخلوقات إلى ذاته أو إلى علمه أو إلى قدرته أو غيرهما))[56].

وببيان أكثر، إنَّ الصفات التي للباري عزَّ وجلَّ على نوعين[57]:

1. صفات الذات، وتعني الكمال المطلق الذي هو الذات الإلهية عينها، فالامتياز في هذه الصفات يكون من جهة التعلق لا من جهة أصلها، لأنّها جميعًا ذات واحدة.
2. صفات الأفعال، وهي حادثة خارجة عن الذات المقدسة إنما تتعلق بأفعالها وأثارها، وتُنتزع من الارتباط الوجودي للمخلوقات بالله جلّ وعلا. ولذلك يمكن أن يتصف تعالى بإحداها وبضدها، فيقال: هو الرازق والمانع، والمحيي والمميت...، على حين لا يجوز سلب الصفة الذاتية عنه تبارك وتعالى واثبات نقيضها.

والعلم من صفات الله الذاتية، فهو سبحانه موجود عالم، ولا يمكن أن يوصف بالجهل مطلقًا، رُوي عن الإمام الصادق γ أنّه قال: ((لم يزل الله عزّ وجلّ ربنا والعلم ذاته ولا معلوم))[58].

وبهذا يندفع ظن من يظن أنّ القول بسببية الباء في شاهد الخطبة ضرب من الشرك، فالسبب (العلم) مصداق عيني للمسبب (الذات الإلهية) ولا يمكن أن يُتعقل كون شريك الشيء عينه.

ثانيًا: اللام:

وهي نوعان: أحدهما: حرف جر يفيد معنى الملك والاستحقاق عند سيبويه[59]، وقيل: إنّ أصل معانيه الاختصاص[61]، وقد بلغ الدكتور عبد الهادي الفضلي بلام الجر سبعة وعشرين صنفًا[61]. والآخر: ليس بحرف جر، مثل: لام الابتداء، ولام الأمر، وغيرها.

ولم أظفر بشاهد من خطب الإمام علي ﷺ احتملت فيه اللام من النوع الثاني أكثر من وجه، وقد ورد الاحتمال في لام الجر في مواضع منها قوله: ((أَلاَ وَإِنَّ اَلشَّيْطَانَ قَدْ جَمَعَ حِزْبَهُ وَاِسْتَجْلَبَ خَيْلَهُ وَرَجِلَهُ وَإِنَّ مَعِي لَبَصِيرَتِي مَا لَبَّسْتُ عَلَى نَفْسِي وَلاَ لُبِّسَ عَلَيَّ وَاَيْمُ اَللَّهِ لَأُفْرِطَنَّ لَهُمْ حَوْضاً أَنَا مَاتِحُهُ لاَ يَصْدُرُونَ عَنْهُ وَ لاَ يَعُودُونَ إِلَيْهِ))[62]، فعلى فتح همزة (أفرطنّ) من (فرط) الثلاثي، أي: سبق القوم إلى الماء[63] يُحتمل في اللام بعده أن تكون لام التعدية، كما في قوله تعالى:﴿**وَيؤمن للمؤمنين**﴾[التوبة/61] والمعنى: لأسبقنّهم إلى حوض أنا ماتحه. ويُحتمل أن تكون لام التعليل، أي: لأسبقنّ لأجلهم إلى حوض[64].

ونرى لزوم عدّ اللام هنا لام التعدية للحفاظ على دلالة الكلام وما سيق إليه من تهديد ووعيد لجنود الشيطان، فلو جُعلت اللام لام التعليل لكان γ هو السابق والمتقدم إلى حوض العذاب الذي لا ينجو من ورده، ولا يُرجع إليه، وهذا عكس المراد؛ لأنّ المراد مثل قولهم: ((أفرطوه إلى الماء: قدّموه))[65]. فهوγ يتوعدهم بأن يقدمهم هم إلى حوض يعذبهم فيه ذلك العذاب، وإنما يتحقق هذا المعنى بكون اللام للتعدية.

وفي اللام الداخلة على لفظ الجلالة من قول الإمام: ((**إِنَّ اَلْمَرْءَ إِذَا هَلَكَ قَالَ اَلنَّاسُ مَا تَرَكَ وَقَالَتِ اَلْمَلاَئِكَةُ مَا قَدَّمَ لِلَّهِ آبَاؤُكُمْ فَقَدِّمُوا بَعْضاً يَكُنْ لَكُمْ قَرْضًا**))[66] الاحتمالات الآتية:

1. إنّها لام العاقبة[67] أو الصيرورة بحسب ما سمّاها بعضهم[68]، والمعنى: إلى الله سيصير آباؤكم.
2. هي ((لام الاختصاص، كما يُقال: لزيد أخ، أي اختص بالله آباؤكم، هذا كما يُقال: لله أنت. وهذه كلمة يراد بها مدح المخاطب وتفضيله، ومعنى تفضيله تخصيصه بالإضافة إلى الله))[69] قال مجد الدين ابن الأثير (606هـ): ((إذا أضيف الشيء إلى عظيم شريف اكتسى عِظما وشرفا كما قيل : بيتُ اللّه وناقةُ اللّه فإذا وُجِد من الولد ما يَحسنُ مَوْقعُهُ ويُحْمَدُ قيل للّه أبوك))[70].

3. احتمل السرخسي كون (لله آباؤكم) كلامًا متصلًا بما قبله، وعليه تكون اللام متعلقة مع مجرورها بالفعل (قدّم) وتفيد التعليل، والمعنى: ((يقول الناس لأولاد الميت: ما ترك لكم آباؤكم. وتقول الملائكة: ما أنفق في سبيل اللّه في حياته وقدّمه لوجه اللّه عند موته ليكون ذخيرة لمنجاته في الآخرة))[71] .
4. اللام لام التعجب، والكلام محمول على قولهم: لله دره، ونحوه في إفادته التعجب والاستعظام[72]، جاء في(تهذيب اللغة): ((ويقولون: لاهِ أبوك، يريدون للهِ أبوك، وهي لام التعجب يُضْمِرون قَبلها: أعجبوا لأبيه ما أكمله))[73] وقال الرضي مفسرًا (لله دره): ((وإنما نسب فعله[أي: فعل المتعجب منه] إليه تعالى، قصدا للتعجب منه لأن الله تعالى منشئ العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه تعالى، نحو قولهم: لله أنت، ولله أبوك، فمعنى لله دره: ما أعجب فعله))[74].

وهناك وجه خامس لم يذكره الشرّاح يمكن حمل هذه اللام عليه، وهو كونها تفيد القسم في سياق التعجب، قال أبو البقاء العكبري (616هـ): ((وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجُّب كقولهم: لله أبوك لقد فعلت وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأُوَل[يعني أحرف القسم الأخرى: الباء، والواو، والتاء] ليعلم أنَّ القسم قد انضمَّ إليه أمرٌ آخر وكانت اللام أوْلى بذلك لما فيها من الاختصاص والمقسم به مع التعجب مختصّ))[75] ، وعلى هذا الأساس تؤدي دلالة قوله γ : لله آباؤكم. وظيفتين: إحداهما: توكيد ما يقوله الناس وتقوله الملائكة على المرء الهالك، وذلك بوساطة القسم الذي دلت عليه اللام. والأخرى: التعجب من عدم تأثر المخاطبين بهذه المواعظ البالغة والعبر، وبقائهم في غفلتهم وغيهم؛ فان (لله آباؤكم) من تراكيب التعجب السماعي[76].

ومن الاحتمال في اللام أيضًا ما نجده في قوله γ بعد تلاوته: ﴿**أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ۞ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ**﴾ [التكاثر/1ـ2]: ((**يَا لَهُ مَرَامًا مَا أَبْعَدَهُ وَزَوْرًا مَا أَغْفَلَهُ وَخَطَرًا مَا أَفْظَعَهُ لَقَدِ اسْتَخْلَوْا مِنْهُمْ أَيَّ مُدَّكِرٍ وَتَنَاوَشُوهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ**))[77] فإنه يُحتمل أن تكون اللام في (له) لام المستغاث لأجله والمدعو إليه[78]، وهي لام التعليل نفسها عند المرادي (749هـ)، جاء في كتابه (الجنى الداني): ((لام المستغاث من أجله. وهي مكسورة إلا مع المضمر... وهذه اللام هي، في الحقيقة، لام التعليل))[79]، فيكون معنى قوله γ : يا قوم تعالوا إلى هذا المرام العجيب في بعده.

ويُحتمل أنها لام التعجب[80] التي تفيد التعجب المجرد عن القسم وعن غيره، وتستعمل في النداء كقولهم: يا لَلماء ويا للعُشب إذا تعجبوا من كثرتهما[81].

ولا بأس بالجمع بين الاحتمالين المتقدمين بِعدِّ اللام دالة على معنى الاستغاثة والتعجب معًا، قال الثعالبي (430هـ): ((وقد تجتمع التي للنداء والتي للتعجب كما قال الشاعر: **ألا يا لقومي لطيف الخيال**))[82].

ولا يبعد قصده بلام النداء لام الاستغاثة، وإلا فلا وجود للام تسمى بلام النداء.

إنّ التقارب القوي الذي قد يصل إلى حد التلازم أحيانًا بين حال المتعجِّب وحال المستغيث سهّل دلالة اللام على كليهما[83]، فإنَّ ((رؤية الأمر العظيم المتعجَّب منه يقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك، فكأنه استغاث عند رؤية ذلك العظيم))[84].

ثالثًا: الواو:

حرف معنى، الأصل فيه غير عامل؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل جميعًا ولا يختص بأحدهما[85]، ولكنه يجيء عاملًا جارًا، في القسم، وناصبًا، في المعية التي تنصب المفعول معه على رأي[86].

وقد احتمل شراح نهج البلاغة أكثر من وظيفة دلالية للواو في بضع مواضع من خطب الإمام علي γ منها قوله: ((**وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالدِّينِ الْمَشْهُورِ وَالْعَلَمِ الْمَأْثُورِ وَالْكِتَابِ الْمَسْطُورِ وَالنُّورِ السَّاطِعِ وَالضِّيَاءِ اللاَّمِعِ وَالأَمْرِ الصَّادِعِ إِزَاحَةً لِلشُّبُهَاتِ وَاحْتِجَاجًا بِالْبَيِّنَاتِ وَتَحْذِيرًا بِالآيَاتِ وَتَخْوِيفًا بِالْمَثُلاَتِ وَالنَّاسُ فِي فِتَنٍ انْجَذَمَ فِيهَا حَبْلُ الدِّينِ وَ تَزَعْزَعَتْ سَوَارِي الْيَقِينِ وَاخْتَلَفَ النَّجْرُ وَتَشَتَّتَ الأَمْرُ وَضَاقَ الْمَخْرَجُ**

وَعَمِيَ اَلْمَصْدَرُ فَالْهُدَى خَامِلٌ وَالْعَمَى شَامِلٌ عُصِيَ اَلرَّحْمَنُ وَنُصِرَ اَلشَّيْطَانُ وَخُذِلَ اَلْإِيمَانُ فَانْهَارَتْ دَعَائِمُهُ وَتَنَكَّرَتْ مَعَالِمُهُ وَدَرَسَتْ سُبُلُهُ وَعَفَتْ شُرُكُهُ أَطَاعُوا اَلشَّيْطَانَ فَسَلَكُوا مَسَالِكَهُ وَوَرَدُوا مَنَاهِلَهُ بِهِمْ سَارَتْ أَعْلَامُهُ وَقَامَ لِوَاؤُهُ فِي فِتَنٍ دَاسَتْهُمْ بِأَخْفَافِهَا وَوَطِئَتْهُمْ بِأَظْلَافِهَا وَقَامَتْ عَلَى سَنَابِكِهَا فَهُمْ فِيهَا تَائِهُونَ حَائِرُونَ جَاهِلُونَ مَفْتُونُونَ فِي خَيْرِ دَارٍ وَشَرِّ جِيرَانٍ))[87]، والاحتمال واقع في الواو من (والناس في فتن) فهي إمّا أن تكون واو الحال والعامل فيه (أرسله) وتكون الفتن المذكورة هي فتن العرب في الجاهلية وحال البعثة النبوية[88]، وإمّا أن تكون استئنافية ويكون ما بعدها شروعًا منه γ في ذم أصحابه، أو أصحاب معاوية(60هـ) من أهل زمانه، وذلك بوصف ما هم عليه من بعد عن الدين، وقرب من الشيطان[89].

وسبب هذا الاختلاف في تحديد وظيفة الواو أمران رئيسان:

1. أن ما أورده الشريف الرضي من هذه الخطبة يعد فصولًا ملفقة ليست على نظامها الذي خرجت عليه، ولو انتظمت وذُكر ما حذف منها لتوضح المراد وزال الاختلاف[90].
2. اشتراك الواوين (الحالية والاستئنافية) في بعض الأحكام النحوية، كالإهمال، وانه يلي كلتيهما جملة، حتى أنّه قد تُجمعان بتسمية واحدة هي (واو الابتداء)[91] بيد أنَّ هذا الاشتراك لا يذيب الفروق الدلالية بين الواوين.

والراجح عندي أنَّ الواو حالية وما بعدها بيان لحال أهل مكة قُبيل المبعث النبوي الشريف؛ لما يحمله الكلام من أوصاف لا تصدق إلا عليهم، قال ابن أبي الحديد: ((وقوله في خير دار يعني مكة وشر جيران يعني قريشا وهذا لفظ النبي 9 حين حكى بالمدينة حالة كانت في مبدأ البعثة فقال: كنت في خير دار وشر جيران))[92].

وشاهد آخر فيه الواو إمّا زائدة وإمّا لعطف النسق، وهو قوله γ في خطبته المعروفة بالشقشقية: **((حَتَّى إِذَا مَضَى لِسَبِيلِهِ جَعَلَهَا فِي سِتَّةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ فَيَا لَلَّهِ وَلِلشُّورَى مَتَى اِعْتَرَضَ اَلرَّيْبُ فِيَّ مَعَ اَلْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هَذِهِ اَلنَّظَائِرِ))**[93] وعلى وجه زيادة الواو تكون الاستغاثة منه γ بالله للشورى، كما يقال: يا لَلأقوياء لِلضعفاء. وبعدِّها عاطفة يُقدّر معطوف عليه يكون مستغاثًا له أيضًا، كأنه قال γ : يا لله لي ولِلشورى[94].

وبالرجوع إلى قواعد النحويين نجد البصريين منهم قد منعوا مجيء الواو زائدة؛ لأنَّها ((في الأصل حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله))[95].

إنّ الواو هنا ـ بحسب ما يبدو لي ـ للعطف، ولكن لا على التقدير المتقدم الذي فيه ما فيه من تهافت في الدلالة، واختلاف في المعطوف عليه المحذوف بلا دليل يدل عليه، بل إنّها قد عطفت (للشورى) على المستغاث به وهو لفظ الجلالة، وكَسرُ اللام في (للشورى) جار على مذهب النحويين في اللام المعطوفة على لام المستغاث به إذا لم تُعد (يا)[96]، وإنّ المستغاث منه محذوف لدلالة سياق الكلام عليه والتقدير: يا لله ولِلشورى لِجعلي أحد هؤلاء الستة.

ولا بد من التنّبه على أنّه ليس المراد من هذا العطف جعل الشورى مستغاثًا به مع الله تعالى، إنما هي متعجَّب منه قد عطف على المستغاث به؛ لأنَّه في حكمه وقريب من معناه ففي كلامه γ هذا تعجب من تلك الشورى؛ إذ ((كيف أمر عمر بقتل الستة كلهم أو بعضهم بعد أن شهد بأن رسول اللّه 9 مات، وهو راض عنهم ؟ وما هو السبب الموجب لترجيح الثلاثة الذين فيهم ابن عوف على الذين فيهم علي؟ ولماذا لم يجعل الأمر بيد ابن عوف منذ البداية؟ وما الذي دعاه إلى أن يجعل الشورى إلى ستة لا إلى جميع المسلمين))[97] إلى آخر هذه التساؤلات التي توجب العجب مع الاستغاثة بالله لحاله γ في هذه المحنة.

ومن الاحتمال في الواو ما عليه قوله ﷺ : ((**إِنَّمَا اَلْأَئِمَّةُ قُوَّامُ اَللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَعُرَفَاؤُهُ عَلَى عِبَادِهِ وَلاَ يَدْخُلُ اَلْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ وَلاَ يَدْخُلُ اَلنَّارَ إِلاَّ مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ**))[98] فقد قيل: إنَّ واو العطف في (وأنكروه) على معناها الأصلي وهو الجمع والتشريك، وذهب المعتزلي إلى أنها بمعنى (أو) كالتي في قوله تبارك وتعالى: ﴿**فَانكِحوا ما طابَ لَكم مِنَ النِساء مَثنى وَثُلاثَ وَرُباعَ**﴾ [النساء/3] وذلك لدفع إشكال مُفاده أنّ جماعة يعرفون الأئمة ولكنهم يرتكبون المعاصي فيدخلون النار، وبتضمين الواو معنى (أو) سيكون هؤلاء ممن يردون النار وإن كانوا لا ينكرون الأئمة ﷺ إلا أنّهم ﷺ ينكرون هؤلاء ويسخطون أفعالهم[99].

ويمكن دفع هذا الإشكال من دون صرف الواو عن معنى الجمع بأحد الأوجه الآتية:

1. أنّ المراد بدخول النار الوارد في الخطبة هو الخلود فيها، وكأنه قال γ: ولا يدخل النار دخولًا مؤبدًا إلا من أنكرهم وأنكروه، وأنّ الجماعة المشار إليهم في فرض الإشكال لا يكون دخولهم على سبيل الخلود الذي هو من شأن الكفار[100].
2. أنّ من يرتكب الموبقات ولم ينكر إمامة الأئمة ﷺ لا يخرج من الدنيا حتى يُصفّى من تلك المعاصي بالمصائب والابتلاءات الصعبة، وفي الآخرة تناله رحمة الله الواسعة، أو شفاعة النبي الكريم ﷺ وآل بيته ﷺ فيُؤمر به إلى الجنة))[101].
3. أنّه لا يمكن اجتماع معصية الباري جلَّ وعلا مع محبة الأئمة γ ومعرفتهم في محل واحد؛ لأن المراد بالمعرفة هنا حقيقة المعرفة وكمالها الذي لا يتحقق إلا بالعمل وإتباع نهجهم ﷺ في جميع التفاصيل[102]، فقد رُوي عن الإمام محمد الباقر ﷺ قوله: ((واعلموا أن ولايتنا لا تنال إلا بالورع والاجتهاد ومن ائتم منكم بعبد فليعمل بعمله))[103]، وعلى هذا الأساس يُعدّ من عرف الأئمة γ معرفة لم تصدّه عن محارم الله تعالى من المنكرين لهم، ولا ينال شفاعتهم يوم القيامة، فيُساق إلى جهنم لفسقه ونفاقه في الدين.

المبحث الثاني: الاحتمال في الأدوات الثنائية .

أولًا: أمْ:

وهي من الحروف المهملة، وتكون إمّا متصلة عاطفة، وتسمى معادلة أيضًا، وإمّا منقطعة للإضراب وفي عطفها خلاف، وقيل: إنها تأتي زائدة. وتستعمل (أم) للتعريف كـ(أل) في لغة طي[104].

وفي خطب الأمير γ وردت (أم) محتملة الاتصال والانقطاع، ففي قوله γ من خطبته الغراء: ((**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اَللَّهِ اَلَّذِي أَعْذَرَ بِمَا أَنْذَرَ وَاِحْتَجَّ بِمَا نَهَجَ وَحَذَّرَكُمْ عَدُوًّا نَفَذَ فِي اَلصُّدُورِ خَفِيًّا وَنَفَثَ فِي اَلْآذَانِ نَجِيًّا فَأَضَلَّ وَأَرْدَى وَوَعَدَ فَمَنَّى وَزَيَّنَ سَيِّئَاتِ اَلْجَرَائِمِ وَهَوَّنَ مُوبِقَاتِ اَلْعَظَائِمِ حَتَّى إِذَا اِسْتَدْرَجَ قَرِينَتَهُ وَاِسْتَغْلَقَ رَهِينَتَهُ أَنْكَرَ مَا زَيَّنَ وَاِسْتَعْظَمَ مَا هَوَّنَ وَحَذَّرَ مَا أَمَّنَ. أَمْ هَذَا اَلَّذِي أَنْشَأَهُ فِي ظُلُمَاتِ اَلْأَرْحَامِ وَشُغُفِ اَلْأَسْتَارِ نُطْفَةً دِهَاقًا وَعَلَقَةً مِحَاقًا وَجَنِينًا وَرَاضِعًا وَوَلِيدًا وَيَافِعًا**))[105] ذهب بعض الشراح إلى أن (أم) متصلة والمعنى: أ أعضكم وأذكركم بحال الشيطان وإغوائه أم بحال الإنسان منذ ابتداء وجوده إلى حين مماته[106]، أو: فلينظر في ذاك الوعظ المتقدم أم في هذا الذي خلقه الله على سبيل الإنشاء والابتداء في ظلمات ثلاث[107]، وهذا المعنى الأخير مردود؛ لأنّ (أم) المتصلة لا ترد في الكلام إلا بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية[108].

قال ابن ميثم البحراني: ((أم معادلة لهمزة استفهام قبلها، والتقدير أليس فيما اظهر الله لكم من عجائب مصنوعة عبر؟ أم هذا الإنسان وتقلبه في أطوار خلقه وحالاته إلى يوم نشوره))[109] ورمى الخوئي قول البحراني هذا بالإبهام والفساد، وأنّه متناقض لا يُفهم منه أن (أم) متصلة أم منقطعة؛ وذلك لأنَّ قوله: (أم) معادلة لهمزة استفهام يفيد كونها متصلة، ولكن تقديره بعد ذلك ينبأ بأنَّ الاستفهام للإنكار والتوبيخ فتكون (أم) منقطعة[110]؛ إذ الإنكار بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعد النفي[111].

ويجوز أن تكون (أم) منقطعة بمعنى (بل) كأنه قال γ عادلًا تاركًا لما وعظهم به: بل تغفلون عن الذي أنشأه الله[112]، أو: بل اتلوا عليكم نبأ هذا الإنسان الذي حاله كذا[113]، أو أن تكون (أم) المنفصلة مسبوقة باستفهام إنكاري إبطالي محذوف، والتقدير: أليس فيما ذكرته تذكرة لمتذكر، بل هذا الإنسان وأطوار خلقه وحالاته[114].

وقد أصاب حبيب الله الخوئي عندما شكك في جدوى هذه الوجوه الاحتمالية وكشفها عن المعنى المراد، إذ يقول بعد أن قام بعرضها: ((وهذا كلّه مبنيّ على عدم كون الخطبة ملتقطة وأن لا يكون قبل قوله β: أم هذا ... ، حذف وإسقاط من السيّد [يعني الشريف الرضي]، وإلاّ فمعرفة حال (أم) موقوفة على الاطلاع والعثور بتمام الخطبة))[115].

ثانيًا: إنْ، وأنْ:

قال الإمام علي γ في أصحاب الجمل وقدومهم على البصرة: ((**فَقَدِمُوا عَلَى عَامِلِي بِهَا وَخُزَّانِ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِهَا فَقَتَلُوا طَائِفَةً صَبْراً وَطَائِفَةً غَدْراً فَوَ اللَّهِ إِنْ لَوْ لَمْ يُصِيبُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلاَّ رَجُلاً وَاحِداً مُعْتَمِدِينَ لِقَتْلِهِ بِلاَ جُرْمٍ جَرَّهُ لَحَلَّ لِي قَتْلُ ذَلِكَ الْجَيْشِ كُلِّهِ إِذْ حَضَرُوهُ فَلَمْ يُنْكِرُوا**))[116].

رُوي النص بكسر همزة (انْ) تارة، وبفتحها أخرى[117]، وقد رجح الراوندي رواية الكسر بأن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوفًا، والتقدير: إنْ الأمر والشأن لو لم يقتلوا إلا رجلًا واحدًا لحلّ لي قتلهم جميعًا[118]، ونقل المعتزلي (إنْ) مكسورة الهمزة، ولم يشر إلى رواية الفتح، ولكنه جوّز أن تكون (إنْ) زائدة فضلا عن جوازه كونها مخففة من الثقيلة[119].

ولو حكّمنا في هذه المسألة ما ذكره علماء العربية بشأن (إنْ) لتبين ضعف ما رجحه الراوندي وجوّزه المعتزلي، وهو كون (إنْ) مكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة؛ وذلك لأنّها إن دخلت على جملة فعلية وجب إهمالها، ولزمت اللام الفارقة الخبر. بل حتى أنَّ إيلاء (إنْ) المهملة فعلًا غير ناسخ هو من المسموع القليل الذي لا ينقاس عليه[120].

ومثله في الضعف القول بزيادة (إنْ)؛ لأنها إنما تُزاد قبل مدة الإنكار، وبعد (إلا) الاستفتاحية، وبعد(ما) الموصولة أو المصدرية[121]، وليس واحد من هذه المواضع بمتحقق في الشاهد.

والصواب عند الباحث هو رواية (أنْ) بفتح الهمزة، وتكون زائدة لتوكيد القسم، فإنها تُزاد باطراد بين القسم و(لو) قال سيبويه: ((وأما (أن) فتكون بمنزلة لام القسم في قوله: أما والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ...وتكون توكيدًا أيضًا في قولك: لما أن فعل، كما كانت توكيدًا في القسم))[122].

ثالثاً: عنْ:

تكون حرف جر معناه المجاوزة لا غير عند البصريين، ولكن الكوفيين ومن وافقهم اثبتوا له معاني قد ناهزت العشرة[123]).

احتمل الشراح بعض هذه المعاني في قولهγ ذاكرًا نعم الله تعالى على بني البشر: ((**جَعَلَ لَكُمْ أَسْمَاعًا لِتَعِيَ مَا عَنَاهَا وَأَبْصَاراً لِتَجْلُوَ عَنْ**))

ذهب بعضهم إلى أن (عن) في النص زائدة، والمعنى: ((لتجلو تلك الأبصار ما يؤديها من الظلمة))[124] وهو مردود؛ لأنَّ من النحاة من منع زيادتها أبدًا، ومن أجاز منهم ذلك شرط أن تكون (عن) الزائدة لتعويض (عن) أخرى محذوفة [125] كما في قول الشاعر:[126]

أتجزع إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلَّا التي عن بينَ جنبيك تدفعُ

فإن (عن) في البيت زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، والتقدير: فهلَّا عن التي بين جنبيك تدفع[127].

وجوّز ابن أبي الحديد وجهًا آخر لـ(عن) في شاهد الخطبة وهو أن تكون بمعنى (بعد)، و((حُذف المفعول وحذفه جائز؛ لأنه فضلة ويكون التقدير لتجلو الأذى بعد عشاها))[128].

ولم يجد البحراني حرجًا يدعو إلى صرف (عن) عن معناها الأصلي (المجاوزة)؛ ((لأن الجلاء يستدعي مجلوًا ومجلوًا عنه فذكر γ المجلو وأقامه مقام المجلو عنه فكأنه قال: لتجلو عن قواها عشاها))[129].

رابعاً: ما:

تعد (ما) من أكثر الأدوات النحوية تحمّلًا للمعاني المختلفة، حتى بلغت معانيها الخمسة والثلاثين على ما ذكر بعضهم [130] فإنّ (((ما) في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسمًا وتارة حرفًا، وذلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عوده وقرينة الكلام))[131] ، وقد تحتمل (ما) في موضع واحد الاسمية والحرفية كما في قول الإمام عليγ: ((**نَحْمَدُهُ عَلَى مَا وَفَّقَ لَهُ مِنَ اَلطَّاعَةِ وَذَادَ عَنْهُ مِنَ اَلْمَعْصِيَةِ**))[132] فإنّ الراوندي جوّز أن تكون (ما) اسمًا موصولًا بمعنى (الذي)، ويكون الضمير في (له) عائدًا على الموصول، ومعنى الكلام: نحمد الله على الطاعة التي وفقنا لها، وجوّز أيضًا كون (ما) حرفًا مصدريًا، وضمير (له) راجعًا إلى الله سبحانه، والتقدير: نحمد الله على توفيقنا لسبيله تعالى من الطاعة[133]، وتبع الكيذري الراوندي في كلا الاحتمالين[134]، أما ابن أبي الحديد فلم يجوّز إلا الأول؛ ((لأن له في الفقرة الأولى بإزاء عنه في الفقرة الثانية والهاء في عنه ليست عائدة إلى الله))[135].

وزيادة على ما ذكره ابن أبي الحديد يُرفدنا في ترجيح اسمية (ما) ما وقع بين النحاة من خلاف في حرفيتها، فالأخفش (215هـ) لا يجيز أن تكون (ما) إلا اسما، وإذا كانت كذلك فإن كانت معرفة فهي بمنزلة (الذي) ويكون الفعل صلتها، وإن كانت نكرة فهي في تقدير شيء ويكون ما بعدها صفة لها[135]. والى مثله ذهب ابن السراج[136] وجمع من الكوفيين[137]؛ وذلك لما وجدوه من كثرة استعمال (ما) الاسمية فيما سُمع من كلام العرب، يقابلها ندرة في ورود الحرفية فيه، وأنه ((يقل استعمالها تدريجيًا مع تطور اللغة العربية))[138].

ومن أثبت مجيء (ما) حرفًا مصدريًا يرى أنها فرع من الموصولة، ولا ينبغي أن ترجح عليها في موضع يحتملهما معًا، قال المبرد: ((فإن أردت بـ (ما) معنى الذي، فذاك ما ليس فيه كلام؛ لأنه الباب والأكثر، وهو الأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع))[139].

وفي قوله عليه السلام: ((**فَمِنَ اَلْإِيمَانِ مَا يَكُونُ ثَابِتاً مُسْتَقِرّاً فِي اَلْقُلُوبِ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَوَارِيَّ بَيْنَ اَلْقُلُوبِ وَاَلصُّدُورِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَإِذَا كَانَتْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ مِنْ أَحَدٍ فَقِفُوهُ حَتَّى يَحْضُرَهُ اَلْمَوْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَقَعُ حَدُّ اَلْبَرَاءَةِ وَاَلْهِجْرَةُ قَائِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا اَلْأَوَّلِ مَا كَانَ لِلَّهِ فِي أَهْلِ اَلْأَرْضِ حَاجَةٌ مِنْ مُسْتَسِرِّ اَلْأُمَّةِ وَمُعْلِنِهَا لاَ يَقَعُ اِسْمُ اَلْهِجْرَةِ عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ بِمَعْرِفَةِ اَلْحُجَّةِ فِي اَلْأَرْضِ**))[140] ذهب الراوندي إلى أن (ما) في (مَا كَانَ لِلَّهِ...) نافية، أي: لم تكن لله في أهل الأرض ممن أسر دينه أو أظهره حاجة؛ فإنه((تعالى إنما خلق الخلائق لينفعهم ويحسن إليهم عاجلا وآجلا، واللّه غني على الحقيقة ، لم يخلقهم لينتفع بهم أو ليدفع ضررا بسببهم))[141] ، وردّه ابن أبي الحديد؛ ((لأنّه إدخال كلام منقطع بين كلامين متصل أحدهما بالآخر))[142]، فأي مناسبة تقتضي الحديث على غنى الله تعالى عن خلقه في مقام بيان حقيقة الهجرة في الإسلام؟.

وحاول البحراني العثور على تلك المناسبة التي تجعل الكلام متصلا وهي عنده أن الإمام γ لما رغّب الناس في طلب الهجرة أراد أن يرفع توهم احتياج الله تعالى إليها عن أذهان السامعين، ((ويصير معنى الكلام أنّ الهجرة باقية على حدّها الأوّل في صدقها على المسافرين لطلب الدين فينبغي للناس أن يهاجروا في طلبه إلى أئمّة الحقّ وليس ذلك؛ لأنّ للّه تعالى إلى أهل الأرض ممن أسرّ دينه أو أظهره حاجة فإنّه تعالى الغنيّ المطلق الّذي لا حاجة به إلى شيء))[143]. بيد أنّ التوهم الذي فرضه البحراني لا وجود له في المحل حتى

يحتاج إلى دفع ((فإنّه لو كان قوله ﷺ: «الهجرة قائمة على حدّها الأوّل» موهما لاحتياجه تعالى، كان بيان كلّ حكم من أحكام الشّريعة كذلك))[144].

إن الأولى في (ما) هنا أن تكون مصدرية ظرفية، وهو ما اختاره ابن أبي الحديد [145]، واحتمله البحراني[146]، ويكون المعنى: والهجرة قائمة على حدها ما دام لله في أهل الأرض ممن اسر دينه أو أعلنه حاجة. وليس المقصود بحاجة الله افتقاره واضطراره إلى أهل الأرض جلّ ربي وتعالى عن ذلك؛ فهو الغني بذاته، إنما المراد الإشارة إلى الغرض الذي من اجله خلقهم، وهو العبادة؛ لقوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[الذاريات/56]، فيكون ((لفظ الحاجة مستعارا في حقّه تعالى باعتبار طلبه للعبادة بالأوامر وغيرها كطلب ذي الحاجة لها))[147].

ومثل قول الأمير γ هذا ما رُوي عن الإمام جعفر الصادق γ من جوابه لمّا سئل عن قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [القصص/88]: ((ونحن وجه الله الذي يؤتى منه، لن نزال في عباده ما دامت لله فيهم روية، قلتُ [أي:السائل]: وما الروية؟ قال: الحاجة فإذا لم يكن لله فيهم حاجة رفعنا إليه وصنع ما أحب))[148].

ومن الشواهد الاحتمالية الأخرى لـ(ما) قوله γ : ((**فَاللَّهَ اَللَّهَ فِي عَاجِلِ اَلْبَغْيِ وَآجِلِ وَخَامَةِ اَلظُّلْمِ وَسُوءِ عَاقِبَةِ اَلْكِبْرِ فَإِنَّهَا مَصْيَدَةُ إِبْلِيسَ اَلْعُظْمَى وَمَكِيدَتُهُ اَلْكُبْرَى اَلَّتِي تُسَاوِرُ قُلُوبَ اَلرِّجَالِ مُسَاوَرَةَ اَلسُّمُومِ اَلْقَاتِلَةِ فَمَا تُكْدِي أَبَداً وَلاَ تُشْوِيأَحَدًا لاَ عَالِماً لِعِلْمِهِ وَلاَ مُقِلاً فِي طِمْرِهِ وَعَنْ ذَلِكَ مَا حَرَسَ اَللَّهُ عِبَادَهُ اَلْمُؤْمِنِينَ بِالصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ وَمُجَاهَدَةِ اَلصِّيَامِ فِي اَلْأَيَّامِ اَلْمَفْرُوضَاتِ تَسْكِينًا...وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْفِيرِ عِتَاقِ اَلْوُجُوهِ بِالتُّرَابِ تَوَاضُعًا**))[149] فقد احتمل الراوندي في (ما) من (مَا حَرَسَ اَللَّهُ عِبَادَهُ) الأوجه الآتية[150]:

1. أنّها مصدرية، والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ وخبره ما تعلق به قوله γ: لما في ذلك...، والتقدير: حراسة الله لعباده عن حبائل الشيطان كائنة لما في ذلك من تعفير الوجوه بالتراب. ومنعه ابن أبي الحديد لأمرين: أحدهما: أن هذا التقدير ((غير مفيد ولا منتظم إلا على تأويل بعيد لا حاجة إلى تعسّفه))[151]، والآخر: ((أن (عن) على هذا التقدير تكون من صلة المصدر فلا يجوز تقديمها عليه))[152]، والحق أنّ النحويين قد منعوا ذلك في المعمول الذي ليس بشبه جملة؛ ((لأنها مما يكفيه رائحة من الفعل))[153] فيجوز تقديمها على عاملها وإن كان مصدرً [154]، وليس هذا دفاعًا عمّا ردّه ابن أبي الحديد؛ فهو بيّن التكلف في عدّ ما هو معطوف (وَلِمَا فِي ذَلِكَ...) على سابقه خبرًا.
2. أنّها نافية، أي: لم يحرس الله المؤمنين عن البغي والظلم والكبر إلجاءً وإكراهًا وإنما امتنع المؤمنون عن تلك الأفعال القبيحة بسبب انشغالهم بهذه الطاعات. ورده ابن أبي الحديد أيضًا؛((لأنَّ سياقة الكلام تدل على فساده ألا ترى قوله: تسكينا وتخشيعا وقوله: لما في ذلك من كذا، وهذا كله تعليل الحاصل الثابت لا تعليل المنفي المعدوم))[155].
3. أنّ (ما) زائدة مؤكدة، والمعنى: عن هذه المكائد التي هي البغي والظلم والكبر حرس الله عباده. وهذا هو الوجه الصحيح عند ابن أبي الحديد[156].

والذي أراه أنّ القول الفصل في هذه المسألة ما ذهب إليه الخوئي الذي استبعد كون (ما) زائدة؛ لأنّ ((الأصل عدم زيادة (ما) وأنّ جَعْل مرجع اسم الإشارة [(ذلك)] هو الظلم والبغي والكبر يأبى عنه الذوق السليم))[157] ، ولذلك رجّح كونها مصدرية ولكن بأن يكون خبر المصدر المؤول متقدم عليه وهو متعلق (عن ذلك) وتكون (عن) للتعليل، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ**﴾ [التوبة/114]، فكأنه γ قال: إنَّ حراسة الله لعباده بالصلاة والزكاة والصيام لأجل المكائد التي تساور القلوب مساورة السموم القاتلة[158].

خامساً: من:

أحد حروف الجر، وقد انفرد من بينها بالدخول على ظروف كثيرة، نحو: (عند)، و(لدن)، و(دون)، و(على)، وغيرها[159]، ويُستعمل لمعان وظيفية متعددة أوصلها ابن هشام الأنصاري إلى خمسة عشر معنى[160].

ومن احتمالاتها في خطب الإمام علي γ قوله في خلق آدم ﷺ: ((**ثُمَّ جَمَعَ سُبْحَانَهُ مِنْ حَزْنِ اَلْأَرْضِ وَسَهْلِهَا وَعَذْبِهَا وَسَبَخِهَا تُرْبَةً سَنَّهَا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ...ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ فَتَمَثَّلَتْ إِنْسَاناً ذَا أَذْهَانٍ يُجِيلُهَا...**))[161] فقد احتمل ابن ميثم البحراني لـ(من) في(من روحه) وجهين: أحدهما: أن تكون زائدة؛ لأنّ المراد بالروح النفس الإنسانية وضمير الهاء للإنسان، والآخر: كونها للتبعيض، والروح وجود الله والضمير له سبحانه؛ لأنَّه مبدأ كل حياة وبه قوام كل شيء[162]. وإنّ التحقيق في الوجهين المتقدمين يظهر فساد أولهما؛ لعدم تحقق شرط يكاد يجمع عليه النحويون في زيادة (من) وهو تنكير مجرورها(163)، ثمّ إنّ قول الإمام γ هذا محمول على قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ**﴾[السجدة/9] وقد صرّح القرآن الكريم في موضع آخر بإضافة الروح إليه تعالى إضافة تشريفية في قوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/29 و ص/72] أي: أجرى فيه روحًا شريفًا منسوبًا إليه تعالى[164]وفي عدّ (من) زائدة تُنسب الروح إلى آدم γ فلا يتحقق المراد عند ذلك.

أما الوجه الثاني ((من) للتبعيض) فلا يبعد فساده أيضًا؛ وذلك لأنَّه قد فسر الروح المذكورة بالوجود الإلهي، وتبعيض الذات الإلهية محال لنفي التركيب عنها[165]، وحتى لو فُسرت الروح بغير هذا التفسير يبقى أمر تركيبها مجهولًا في عقولنا المحجوبة عن إدراك حقيقة الروح والعلم التفصيلي بها، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء/85] وعلى هذا الأساس لا يمكن عدّ (من) للتبعيض؛ لاحتمال كون الروح موجودًا بسيطًا لا يتجزأ ولا يتبعض. إنَّ الأرجح في (من) أن تكون لبيان الجنس مع صرف النظر عن المقصود بالروح المنسوبة إلى الذات الإلهية المقدسة، وقد يكون في إطلاق لفظ الجنس على الروح ضرب من التجوز في التعبير، والمسامحة في استعمال المصطلحات، ولكنه يقرب مفهوم البيان من الأذهان.

وكذلك وقع الاحتمال في معنى (من) في قوله ﷺ لعبد الله بن عباس(68هـ) لمّا أنفذه إلى معسكر الجمل قُبيل وقوع الحرب: ((اِلْقَ اَلزُّبَيْرَ فَإِنَّهُ أَلْيَنُ عَرِيكَةً فَقُلْ لَهُ يَقُولُ لَكَ اِبْنُ خَالِكَ عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ وَأَنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا))[166] فهي إمّا أن تكون لبيان الجنس ومعنى (عدا) جاوَزَ، فيكون التقدير: ما الذي جاوز بك عن بيعتي مما بدا لك بعدها من الأمور التي ظهرت لك[167]، وإمّا أن تكون (من) بمعنى (عن) و(عدا) بمعنى صَرَفَ، أي: فما صرفك عمّا بدا منك، وكأن المراد: ما الذي صدّك عن طاعتي بعد إظهارك لها[168]. ومثل هذا الاحتمال نجده في المعاجم العربية[169]، قال الطريحي (1085هـ) بعد أن أورد قوله ﷺ: (فما عدا مما بدا): ((وهو مثل لمن يفعل فعلا باختياره ثم يرجع عنه وينكره، والمعنى فما جاوز بك عن بيعتي مما بدا وظهر لك من الأمور. وقيل: المعنى فما صرفك ومنعك عما كان بدا منك من طاعتي وبيعتي))[170].

المبحث الثالث : الأدوات الثلاثية والرباعية :

أولاً: ثُمّ:

هي ((حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمُهلة، وفي كل منها خلاف))[171]؛ لوجود نصوص قرآنية وغيرها وردت فيها (ثُمّ) متخلفة ظاهرًا عن بعض ما تقتضيه، ومن ذلك قول الإمام علي مجلًا الله تعالى ومعظمًا قدرته: ((فَطَرَ اَلْخَلاَئِقَ بِقُدْرَتِهِ وَنَشَرَ اَلرِّيَاحَ بِرَحْمَتِهِ وَوَتَّدَ بِالصُّخُورِ مَيَدَانَ أَرْضِهِ... أَنْشَأَ اَلْخَلْقَ إِنْشَاءً وَابْتَدَأَهُ اِبْتِدَاءً بِلاَ رَوِيَّةٍ أَجَالَهَا وَلاَ تَجْرِبَةٍ اِسْتَفَادَهَا وَلاَ حَرَكَةٍ أَحْدَثَهَا وَلاَ هَمَامَةِ نَفْسٍ اِضْطَرَبَ فِيهَا أَحَالَ اَلْأَشْيَاءَ لِأَوْقَاتِهَا وَلاَءَمَ بَيْنَ مُخْتَلِفَاتِهَا وَغَرَّزَ غَرَائِزَهَا وَأَلْزَمَهَا أَشْبَاحَهَا عَالِماً بِهَا قَبْلَ اِبْتِدَائِهَا مُحِيطاً بِحُدُودِهَا وَانْتِهَائِهَا عَارِفاً بِقَرَائِنِهَا وَأَحْنَائِهَا. ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ فَتْقَ اَلْأَجْوَاءِ وَشَقَّ اَلْأَرْجَاءِ وَ سَكَائِكَ اَلْهَوَاءِ))[172]، فإنْ حُملت (ثُمّ) على أصل معناها المذكور يكون((ظاهر هذا الكلام أنه سبحانه خلق الفضاء والسموات بعد خلق كل شيء))[173]، وهذا خلاف العقل والنقل، فلا بد من تخريجه مخرجًا آخر.

ووجد الكيذري أن السبيل لدفع هذا الإشكال هو حمل الكلام الذي تقدم (ثُمّ) على أنّه حكاية على العلم الإلهي السابق لوجود الأشياء، أما ما بعدها فيُحمل على الخلق والإبداع الفعليين[174]، في حين ذهب ابن أبي الحديد إلى أن (ثُمّ) قد أفادت التعقيب والتراخي ولكن ليس في خلق الباري جلّ وعزّ، إنما كان ذلك في كلامه وإخباره، فكأنه قال: ثُمّ أقول بعد قولي المتقدم: إنّه تعالى انشأ فتق الأجواء[175]. وهذا ما يُعرف عند النحويين بترتيب الإخبار لا ترتيب الحكم. ولكنه لا تراخي عندهم بين الإخبار[176]، ولابن أبي الحديد رأي آخر في(ثُمّ) وهو قوله : ((ثُمّ هاهنا تعطي معنى الجمع المطلق كالواو ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**وإني لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وءامَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهتَدى**﴾ (طه/82)))[177]: إنها لم تفد ترتيبًا، ولا مهلة في العطف وقد جوّز قوم من النحاة ذلك فيها[178]. وربما تكون (ثُمّ) في قول الإمام علي هذا على ما ذكره أحمد بن فارس (395هـ) من أنها قد تأتي للدلالة على التعجب لا للعطف والتشريك، مثلما في قوله تعالى:((**ثُمَّ يَطمَعُ أَن أَزِدَ**))[المدثر/15][179] وقال الفخر الرازي (606هـ) في تفسير هذه الآية: ((لفظ ثُمّ ههنا معناه التعجب كما تقول لصاحبك: أنزلتك داري وأطعمتك وأسقيتك ثم أنت تشتمني ، ونظيره قوله تعالى: ﴿**الحَمدُ لله الذي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرضَ وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم يَعدِلُونَ**﴾ الأنعام/1] فمعنى (ثُمّ) ههنا للإنكار والتعجب))[180].

ثانياً: حتّى:

حرف يأتي للدلالة على أحد ثلاثة معان هي: انتهاء الغاية، والتعليل، ومعنى(إلا) في الاستثناء[181].

وقد احتمل البحراني معنيين من هذه الثلاثة في (حتّى) من قول الأمير واصفًا حال مصقلة بن هبيرة الشيباني الذي اشترى سبيًا من عامله وأعتقه، فلما طُولب بالمال هرب إلى معاوية: بِمَا ((**قَبَحَ اَللَّهُ مَصْقَلَةَ فَعَلَ فِعْلَ اَلسَّادَاتِ وَفَرَّ فِرَارَ اَلْعَبِيدِ فَمَا أَنْطَقَ مَادِحَهُ حَتَّى أَسْكَتَهُ وَلاَ صَدَّقَ وَاصِفَهُ حَتَّى بَكَّتَهُ وَلَوْ أَقَامَ لَأَخَذْنَا مَيْسُورَهُ وَانْتَظَرْنَا بِهِ وُفُورَهُ**))[182]، إذ يرى ابن ميثم أنّ (حتّى) في الموضعين إمّا أن تكون للتعليل، أي: أنَّه لم يُنطق مادحه لكي يقصد إسكاته بهربه، فيكون الكلام على سبيل الإنكار والتعجب، وكأن المراد: أنّ مادحه لم يبدأ بمدحه بعد فكيف عمد إلى إسكاته باختيار الفرار؟!. وإمّا أن تكون (حتّى) بمعنى الاستثناء المفرغ بأن يكون المعنى: أن مصقلة قد جمع بين غايتين متنافيتين هما: إنطاق مادحه بفضيلة إعتاقه الأسرى، وإسكات ذلك المادح برذيلة هربه إلى الشام. والجمع بينهما متأت من سرعة إتباع الثانية بالأولى، كما يقال: ما اجتمع الأحباب حتى افترقوا، أي: لسرعة افتراقهم كأنه قد جُمع بين الاجتماع والافتراق. وكل ما ذكر هنا يصح في (وَلاَ صَدَّقَ وَاصِفَهُ حَتَّى بَكَّتَهُ)[183].

إنّ دلالة (حتّى) على التعليل أكثر مبالغة في الذم والتحقير لمصقلة؛ لأنَّ معناه: أن مادحه لم ينطق بشيء من مدحه؛ إذ إن المرء لا يُمتدح على أمر حتى يتمه خير إتمام، فإنما الأعمال بخواتيمها، ومصقلة هذا لم يتم عمله فلا يستحق أي مدح، بل إنَّه عمد إلى إسكات المادح قبل أن ينطق لمّا ختم عمله شر خاتمة بهروبه إلى معاوية، وهذا من عجيب الأمور. ولا نجد هذه المبالغة في حمل (حتّى) على معنى الاستثناء؛ لأنَّ مادحه عندها سيكون قد نطق بالمدح وبعد ذلك أسكته مصقلة بفراره.

الهوامش

[1]. لسان العرب:174/11 (مادة: حمل).

2. ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:169/13 (خ/238).

3. التعريفات، السيد الجرجاني:.15

4. ينظر: الاحتمال في الجملة العربية،:2 ـ 3 و دواعي الاحتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم : 2–4

5. لسان العرب : 357/11 ' ما دة:شكل.

6. الاتقان في علوم القرآن : 42/2 .

7. مثل: (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي(377هـ) و(كشف المشكل في النحو) لحيدرة اليمني(599هـ).

8. التعريفات:.120

9. المشكل في العربية، أمين عبيد الدليمي:357 (أطروحة دكتوراه).

10. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون:280/1 ، .490

11. الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج(316هـ)، صادق فوزي النجادي:9 (أطروحة دكتوراه).

12. ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية:.17

13. العين، تح: د. مهدي المخزومي وغيره:66/4 (مادة: هجو).

14. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود:322/2 (مادة: وجه).

15. التعريفات:.43

16. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي:528/2 ـ 529 .

17. الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة، د. تمام حسان:206.

18. ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، د. حسن خميس الملخ:46 ـ .47

19. ينظر: كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون:26/1 .

20. ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي:46 ـ .47

21. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى:.36

22. الدرس النحوي بين التراث والمعاصرة دراسة وصفية إسلوبية، علي كاظم الفتّال:79 (أطروحة دكتوراه).

24. ينظر: النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د. حسن وليد:.46

26. ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تع: محمود محمد شاكر:35 .

27. ينظر: تعدد المعنى في النص القرآني:51 ـ 52 ودواعي احتمالية الدلالة النحوية:.181

28. ينظر: نظرية النحو العربي:.42

29. اللغة:304 ـ 305.

30. دلائل الإعجاز:.286

31. دواعي احتمالية الدلالة النحوية:.8

33. كتاب سيبويه:3/.496

34. الأصول في النحو:1/.43

35. ينظر: معاني القرآن:58/1

36. ينظر: نفسه:467/1 ، 235/2

37. مغني اللبيب:35.3/1.

38. نفسه: 36/1 .

39. 140/2 .
40. دراسات في الأدوات النحوية:.24
41. ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقي:200 ـ .201
42. ينظر: معاني الحروف، علي بن
43. ينظر: الحروف، أبو الحسين المزني، تح: د. محمود حسين محمود وغيره:.54
44. شرح نهج البلاغة(المعتزلي): 44/13 (خ/231).
45. شرح نهج البلاغة(البحراني):4/.113
46. أسرار الصلاة، زين الدين بن علي العاملي، تح: محمد علي قاسم:.157
47. ينظر: التبيان في تفسير القرآن:569/4 والكشاف:2/.507
48. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):111/13 (خ/235).
49. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):451/2 وأعلام نهج البلاغة:206 وشرح نهج البلاغة (المعتزلي): 13/ 113.
50. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):2/.451
51. ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):113/13 وشرح نهج البلاغة(البحراني):4/.192
52. ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):13/.113
53. ينظر: شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو .
54 النحو الوافي:70/1.
55. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):115/13 (خ/237).
56. ينظر: نفسه:13/.118
57. ينظر : بدائع الحكمة : 40-45 .
58. الكافي : 1/.107
59. ينظر: كتاب سيبويه:4/.217
60. ينظر المفصل : 286 .
61. ينظر: اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية:93.ا
62. شرح نهج البلاغ ة : (المعتزلي) :239/1 .
63. ينظر : العين: 419/7 مادة :طرف .
64. ينظر : شرح نهج البلاغة (للمعتزلي) 240/1 .
65. أساس البلاغة:18/2 (مادة: فرط).
66. ينظر: شرح نهج البلاغة (للمعتزلي) 11/
67. ينظر :معارج نهج البلاغة :640/1 ' وحدائق الحدائق : 175/2
68. ينظر: معاني الحروف :.65
69. ينظر: معارج نهج البلاغة:640/1 وحدائق الحقائق:175/2 0
70. النهاية في غريب الحديث والأثر : 19/1
71. أعلام نهج البلاغة:.179
72. ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):4/.7
73. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تح: عبد السلام محمد هارون وغيره:422/6 (مادة: الله).
74. شرح الرضي على الكافية:2/.70

75. اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. غازي طليمات:1/.375
76. ينظر: تاج العروس:280/11 (مادة: درر).
77. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):145/11 (خ/216).
78. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):376/2 واختيار مصباح السالكين:.412
79. الجنى الداني:.104
80. ينظر: حدائق الحقائق:224/2 وشرح نهج البلاغة(البحراني):4/.53
81. ينظر: كتاب سيبويه:217/2مغني اللبيب:1/.232
82. فقه اللغة وسر العربية، تح: مصطفى السقا وغيره:.358
83. ينظر: شرح الرضي على الكافية:1/.352
84. المساعد:2/.526
85. ينظر: معاني الحروف:.68
86. ينظر: الجنى الداني:153 ومغني اللبيب:24/2.
87. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):135/1 ـ 136 .
88. ينظر: معارج نهج البلاغة:224/1 وحدائق الحقائق:154/1. 155.وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):137/1 .
89. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):113/1 وشرح نهج البلاغة(البحراني):303/1 .
90. ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):303/1 واختيار مصباح السالكين:.86
91. ينظر: مغني اللبيب:2/.23
92. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):1/.137
93. (نفسه:184/1 (خ/3).
94. (نفسه:184/1 (خ/3).
95. ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):1/.322
96. الإنصاف:459/2 وينظر: شرح الرضي على الكافية:4/.392
97. في ظلال نهج البلاغة:1/.91
98. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):152/9 (خ/152).
99. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):91/2 وحدائق الحقائق:664/1 ــ 665 وأعلام نهج البلاغة:145 وشرح نهج البلاغة(البحراني):222/3 .
100. ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):9/.155
101. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):91/2 ومنهاج البراعة(الخوئي):9/.184
102. ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):9/.181
103. الكافي:212/8 ـ .213
104. ينظر: معاني الحروف:80 ـ 81 والجنى الداني:204 ـ .207
105. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):268/6 ـ 269 (خ/82).
106. ينظر: حدائق الحقائق:397/1 وشرح نهج البلاغة(المعتزلي):6/.270
107. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):343/1 وحدائق الحقائق:1/.397
108. ينظر: الجنى الداني:204 ـ 205 ومغني اللبيب:1/.63
109. شرح نهج البلاغة(البحراني):269/2 .

110. ينظر: منهاج البراعة(الخوئي):6/.26
111. ينظر: مغني اللبيب:1/.67
112. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):1/334 وحدائق الحقائق:1/.397
113. ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):6/.270
114. ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):2/296 ومنهاج البراعة(الخوئي):6/26
115. منهاج البراعة(الخوئي):6/.26
116. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):9/309 (خ/173).
117. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):2/.158
118. ينظر: نفسه:2/.158
119. ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):9/.310
120. ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني،:109 ومغني اللبيب:1/46 ـ .47
121. ينظر: الجنى الداني:210 ـ .211
122. كتاب سيبويه:4/222 وينظر: شرح الرضي على الكافية:4/.434
123. ينظر: الجنى الداني:245 ـ 249 ومغني اللبيب:1/166 ـ .168
124. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):6/257 (خ/82).
125. ينظر: رصف المباني:315 والجنى الداني:.332
126. المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر الآمدي، تح: عبد الستار أحمد فراج:291 .
127. ينظر: الجنى الداني:248 ومغني اللبيب:1/.168
128. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):6/.258
129. شرح نهج البلاغة(البحراني):2/.258
130 ينظر: ومغني اللبيب:1/168
131. ينظر: الأشباه والنظائر:3/.256
132. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):10/163 (خ/187).
133. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):2/.282
134. ينظر: حدائق الحقائق:2/.139
135. شرح نهج البلاغة (المعتزلي) : 10/.164
136 . ينظر: الأصول في النحو:1/161 ، .287
137. الجنى الداني : 249
138. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تص: رمضان عبد التواب:190.
139. ينظر: المقتضب:3/200 وشرح المفصل(ابن يعيش):8/.108
140. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):13/101 (خ/235).
141. منهاج البراعة(الراوندي):2/.445
142. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):13/.103
143. شرح نهج البلاغة(البحراني):4/179 وينظر: اختيار مصباح السالكين:.442
144. بهج الصباغة:3/.393
145. ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):13/.103

146. ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):4/ .179
147. نفسه:4/.179
148. التوحيد، الشيخ الصدوق، تق: محمد مهدي الخرسان:.102
149. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):13/163 (خ/238).
150. ينظر: منهاج البراعة(الراوندي):2/254 ـ 256.
151. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):13/.164
152. نفسه:13/.164
153. مختصر المعاني:.5
154. ينظر: شرح الرضي على الكافية:3/406 .
155. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):13/.164
156. ينظر: نفسه:3/.164
157. منهاج البراعة(الخوئي):11/.301
158. ينظر: نفسه:11/.301
159 ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب:349 .
160. ينظر: مغني اللبيب:1/.331
161. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):1/96 (خ/1).
162. ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):1/238 واختيار مصباح السالكين:.72
163. ينظر: المقتضب:4/137 ـ 138 والجنى الداني:.318
164. ينظر:الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي:16/.255
165. ينظر: النافع يوم الحشر:47 ـ 48 .
166. شرح نهج البلاغة (المعتزلي) : 2/.162
167 شرح نهج البلاغة(المعتزلي):2/162 (خ/31).
168. ينظر: معارج نهج البلاغة:1/305 ومنهاج البراعة(الراوندي):1/277 .
169. ينظر: لسان العرب:15/42 (مادة: عدا)
170. مجمع البحرين، تح: أحمد الحسيني:1/287 (مادة: عدا).
171. مغني اللبيب:1/.137
172. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):1/75 ، 78 ، 83 (خ/1).
173. نفسه:1/.84
174. ينظر: حدائق الحقائق:1/.135
175. ينظر: شرح نهج البلاغة(المعتزلي):1/.84
176. ينظر: مغني اللبيب:1/138 ـ 139 .
177. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):1/.84
178. ينظر: معاني الحروف:199 .
179. العرب في كلامها، تح: السيد أحمد صقر:.215
180. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب:30/.199
181. ينظر: مغني اللبيب:1/143 .

182. شرح نهج البلاغة(المعتزلي):119/3 (خ/44).

183. ينظر: شرح نهج البلاغة(البحراني):117/2.

المصادر والمراجع

- الاحتمال في الجملة العربية، د. محسن حسن علي، مجلة جامعة بابل، الحلة، العراق، سلسلة (أ)، المجلد التاسع، العدد1، 2004م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (1382هـ) ، د.مط ، القاهرة، ط2، 1413هـ ـ 1992م.
- اختيار مصباح السالكين من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(**عليه السلام**)(شرح نهج البلاغة الوسيط)، ميثم بن علي بن ميثم البحراني (689هـ)، تح: د.محمد هادي الأميني،، دار الحوراء، بيروت، 2007م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، تح: محمد باسل عيون ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- أسرار الصلاة، زين الدين بن علي العاملي المعروف بالشهيد الثاني (965هـ)، تح: محمد علي قاسم، الدار الإسلامية، بيروت، 1989م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، تح: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة، د.تمام حسان(2011م)، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
- أعلام نهج البلاغة، علي بن ناصر السرخسي(بعد 622هـ)، تح: عزيز الله العطاردي، مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، 1415هـ.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني(739هـ) ، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط5، 1980م.
- بدائع الحكمة، كاظم بن قاسم الرشتي (1259هـ)، تح: صالح أحمد الدباب، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2008م.
- بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي التستري(1415هـ)، تح: مؤسسة نهج البلاغة، طهران، 1997م.
- التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي(460هـ)، تص: أحمد حبيب العاملي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1961م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر(1933م)، تص: د. رمضان عبد التواب (2001م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م.
- تعدد المعنى في النص القرآني دراسة دلالية في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي (606هـ)، إيهاب سعيد النجمي، بلنسية، مصر، 2008م.
- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (816هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د.ت.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (606هـ)، دار الفكر، 1981م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (370هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(1988م) وغيره، مطابع سجل العرب، القاهرة، د.ت.

- التوحيد، محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق(381هـ)، تق: محمد مهدي الخرسان، الحيدرية، النجف الأشرف، 1966م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي(749هـ)، تح: د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت, 1992م.
- الجواز والمنع في كتاب الأصول في النحو لابن السراج (316هـ)، صادق فوزي النجادي، بإشراف: د.عبد الكاظم محسن الياسري، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي(741هـ)، تح: حامد أحمد نيل، السعادة، القاهرة، 1984م.
- حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، محمد بن الحسين بن الحسن المعروف بقطب الدين الكيذري (بعد 610هـ)، تح: عزيز الله العطاردي، اعتماد، قم، 1416هـ.
- – الحروف، أبو الحسين المزني، تح: د.محمود حسين محمود و د.محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، 1983م.
- دراسات في الأدوات النحوية، د.مصطفى النحاس، شركة الربيعات، 1979م.
- الدرس النحوي بين التراث والمعاصرة دراسة وصفية إسلوبية، علي كاظم الفتال، بأشراف: د.اسعد محمد علي النجار(1966م)، كلية الآداب، جامعة هولندة الحرة، 2009م.
- دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي ، بإشراف: د.رحيم جبر الحسناوي ود.عامر عمران الخفاجي، كلية التربية(صفي الدين الحلي)، جامعة بابل، 2009م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(471هـ)، تع: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، د.حسن خميس، دار الشروق، عمان، 2007م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله الأزهري(905هـ)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي(688هـ)، تص: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قانيونسن، د.مط، بنغازي، ط2، 1996م.
- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي(643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
- شرح نهج البلاغة، عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي(656هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، .1987م.
- شرح نهج البلاغة، كمال الدين بن ميثم البحراني(689هـ)، دار الثقلين، بيروت، 1999م.
- شرح نهج البلاغة، محمد كاظم القزويني، النعمان، النجف الأشرف، 1959م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(175هـ)، تح: د.مهدي المخزومي و د.إبراهيم السامرائي، الحرية، بغداد، 1981م.
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي(430هـ)، تح: مصطفى السقا وغيره، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1938م.
- في ظلال نهج البلاغة ، محمد جواد مغنية(1400هـ)، ستار، قم، ط2، 1428هـ.
- الكافي، محمد بن يعقوب الكليني(329هـ)، تص: علي اكبر الغفاري ، طهران، ط5، 1417هـ.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون(1988م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي التهانوي(بعد 1158هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(538هـ)، تح: عادل 1961م.
- مختصر المعاني الشرح الصغير على متن (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني، مسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني (793هـ)، عطايا بباب الخلق، مصر، د.ت. عبد الموجود وغيره، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.
- اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، د.عبد الهادي الفضلي، دار القلم ، بيروت، 1980م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(616هـ)، تح: د.غازي مختار طليمات، المستقبل، بيروت، 1995م
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(711هـ)، دار صادر ودار بيروت، بيروت، 1968م
- اللغة، ج. فندريس(1380هـ)، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م.
- المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي(370هـ)، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1961م.
- المباحث الدلالية في شروح نهج البلاغة المطبوعة دراسة موازنة، جنان ناظم حميد، بإشراف: د.خديجة زبار الحمداني، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2009م.
- مجمع البحرين، فخر الدين بن محمد بن علي الطريحي(1085هـ)، تح: أحمد الحسيني، دار الثقافة، النجف الأشرف، 1381هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي(769هـ)، تح: د.محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط2، 2001م.
- معارج نهج البلاغة، ظهير الدين علي بن زيد البيهقي(565هـ)، تح: أسعد الطيب، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم، 1422هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد(1972م)، دار الطلائع، القاهرة، 2005م.
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(538هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، د.ت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(471هـ)، تح: د.كاظم بحر المرجان(1992م)، دار الرشيد، العراق، 1982م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، الأهرام التجارية، القاهرة، 1994م.
- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله بن محمد الخوئي(1324هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2003م.
- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين بن سعيد بن هبة الله الراوندي(573هـ)، تح: عبد اللطيف الكوهكمري، الخيام، قم، 1406هـ.
- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين بن محمد الطباطبائي(1981م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1997م.
- النافع يوم الحشر في شرح الباب الحدي عشر، مقداد بن عبد الله السيوري(826هـ)، مؤسسة المعارف الإسلامية، د.ت.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن(1977م)، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.
- نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د.وليد حسين، دار فضاءات، عمان، 2009م.